مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (٨)، العدد (٢)، ص ص ٥١٥-٥٥٨، (ربيع ثاني ١٤٣٦هـ/ يناير ٢٠١٥)

نيابة (أل) عن الضمير بين التنظير والتطبيق

د. رياض رزق الله منصور أبو هولا
أستاذ اللغة و النحو المساعد – جامعة طيبة – المملكة العربية السعودية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – قسم اللغة العربية

ملخص البحث. هذا بحث بعنوان (نيابة أل عن الضمير بين التنظير والتطبيق)، وتنبع أهميته من كون الرابط يعد أمرًا ضروريًا لتماسك النص من جهة، ولضبط مراد المتكلم، وبالتالي فهم النص من جهة أخرى، فلما غاب الرابط في بعض النصوص، ظهر رأي يرى جواز (نيابة أل عن الضمير)، لتعويض هذا الغياب، فكان هذا الرأي نقطة خلاف بين العلماء، وعليه فقد رأينا أنَّ هذه المسألة تحتاج إلى التجلية والتوضيح، وبالإضافة إلى هذا فإنني لا أعرف أحدًا – على حد اطلاعي – تعرض لها بالدراسة.

وقد سار البحث وفقًا للمخطط الآتي:

أولًا : المقدمة.

ثانيًا: التمهيد : وقفة مع الضمير ومع (أل).

ثالثًا: المبحث الأول : موقف العلماء من نيابة (أل) عن الضمير.

رابعًا : المبحث الثاني: نيابة (أل) عن الضمير في ربط الجمل.

خامسًا: المبحث الثالث : نيابة (أل) عن الضمير في ربط غير الجمل.

سادسًا : الخاتمة وفيها أهم النتائج المتمخضة عن هذا البحث.

مقدمة

الحمد لله الذي جعل العربية على أشرف لسان، وأنزل كتابه المحكم في أساليبها الحسان، والصلاة والسلام على أفضل العرب لهجة، وأصدقهم حجة، وأقوم الدعاة إلى الحق محجة، وعلى آله الأمجاد، وصحبه الذين فتحوا البلاد، ونشروا لغة التنزيل في الأغوار والأنجاد، وحببوها إلى الأعجمين حتى استقامت ألسنتهم على النطق بالضاد..... أما بعد:

فاللغة نظام يسير عليه المتكلمون في غالب أحوالهم، ويشترط في المتكلم (المستعمل لهذا النظام) أن يكون قادرًا على فهم ما يريد من جهة، و إفهام غيره من جهة أخرى، ولا يتم هذا الإفهام إلا بنص لغوي صحيح، و إذا انحرف المتكلم عن هذا النظام، كان سوء الفهم هو النتيجة الحتمية لما صدر منه.

ويعد ربط الكلام بعضه ببعض أمرًا مهمًا، فالجملة في الأصل مستقلة بنفسها، فإذا قصد جعلها جزءًا من الكلام فلا بد من واسطة تربطها بالأجزاء الأخرى، وقد تعددت هذه الروابط في العربية، ومنها الضمير الذي يعد الأصل فيها، وقد يغيب الضمير في بعض التراكيب، فتصبح عرضة للتقدير والتأويل، أو التعويض، ومن هنا نبعت أهمية هذا الموضوع؛ إذ إن الحاجة إلى الرابط أمر ضروري؛ لتماسك النص من جهة، ولضبط مراد المتكلم، و بالتالي فهم النص من جهة أخرى، وعليه فقد ظهر في هذا الباب (نيابة أل عن الضمير)، فعلاوة على ضرورة إيجاد الرابط للكلام، فإنَّ القول بالنيابة يعد نقطة خلافية بين العلماء، فكانوا بين مؤيد ومعارض، وعليه فقد رأينا أنَّ هذه المسألة تحتاج إلى التجلية والتوضيح، وبالإضافة إلى هذا فإنني لا أعرف أحدًا – على حد اطلاعي - تعرض لها بالدراسة.

وعليه فقد جاء هذا البحث، ليوضح الخلاف القائم بين العلماء في جواز هذه النيابة، والمواضع التي ذكر العلماء أنه يجوز نيابة (أل) عن الضمير فيها، وفيما إذا كان العلماء قد أخذوا بهذا الرأي من خلال الإعراب التطبيقي، وبناءً على ذلك فقد قسمت البحث إلى : مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، بينت في المقدمة أهمية الموضوع وسبب اختياره، ووضحت في التمهيد أهمية الضمير، و أقسام (أل)، أما

المبحث الأول فحمل عنوان : موقف العلماء من نيابة (أل) عن الضمير، وتناولت في المبحث الثاني نيابة (أل) عن الضمير في ربط الجمل، أمّا المبحث الثالث فكان عن نيابة (أل) في ربط غير الجمل، وقد دعمت المبحثين الثاني و الثالث بآيات من كتاب الله، سعيًا لإظهار النص التطبيقي الذي بين النحاة والمفسرون في العديد من مواضعه جواز نيابة (أل) عن الضمير ؛ ليكون ذلك ممارسة عملية في تطبيق هذا الرأي النحوي، وبينت في الوقت ذاته أنَّ الشواهد، أو الأمثلة على هذه النيابة في القرآن الكريم كثيرة، ولا تنحصر بالآيتين اللتين ذكرهما النحاة، وهما : قوله تعالى : چ ئۇ ئۇ ئې ئې ئې چ[النازعات: ٤١]، و قولُه تعالى : چ پ پ پSڀ ڀ چ [البروج: ٤-٥]. وبينت في الخاتمة أهم ما وصلت إليه في هذا البحث من نتائج.

وكان منهج البحث وصفيًا تحليليًا، إذ قمت بجمع المواضع التي تناول فيها العلماء هذه المسألة، ثم قمت بعرض الآراء في هذه المسألة و مناقشتها من خلال كتب النحو المختلفة، و تبيين آراء العلماء فيها، و ترجيح ما غلب الظن بأنه الصواب، وعرضت في المبحث الأخير التطبيق العملي للعلماء في هذه المسألة من خلال كتب التفاسير و كتب إعراب القرآن الكريم.

التمهيد : وقفة مع الضمير ومع (أل)

إنّ الضمير عنصر أساسي من عناصر ترابط أجزاء الجملة الواحدة، بل إنه يربط الجملة بغيرها ؛ ولهذا جعله ابن هشام (الأصل)[١] في مسألة الربط، فالجملة في الأصل مستقلة بنفسها، فإذا أريد جعلها جزءًا من الكلام فلا بد من واسطة تربطها بالأجزاء الأخرى، والواسطة هي الضمير، وعند إدراج الضمير داخل النص يصبح واضحًا ومفسرًا بغيره، بعد أن كان مبهمًا خارج النص الكلامي، أو خارج سياق المقام، يقول سيبويه : " وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمِر اسمًا بعد ما تعلم أن مَنْ يحدَّث قد عرف مَن تعني وما تعني، وأنك تريد شيئاً يعلمه" [٢] أي سواء أكان هذا الضمير عائدًا على لفظ داخل النص، أم حدث كلامي يدور بالحس، و المشاهدة، يقول ابن مالك : " لـمَّا كان ضمير الحاضر مفسَّرًا لمشاهدة تقارنه، ولم يكن لضمير الغائب مشاهدة تقارنه، جعلوا تقديم مفسره خلفًا عما فاته من مقارنة المشاهدة، ومقتضى هذا القصد تقديم الشعور بالمفسر، كما يتقدم الشعور بذات يصلح أن يُعبَّر عنها بضمير الحاضر " [٣]، وكل هذا لإبعاد المخاطب عن دائرة الفهم الخاطئ، أو (اللبس). و الضمير شبيه بأدوات الربط الأخرى، كحروف العطف، إلا أنَّ الفرق واضح بينها ؛إذ لا بدَّ للضمير من مفسر فهو من باب الاختصار اللغوي، في حين تُحدد دلالة تلك الأدوات من خلال ما تؤديه من وظيفة داخل النص.

ومما زاد الضمير أهمية في ربط النص، مسألة تقدير الضمير حال عدم وجوده، وهذا مما يحمد لنحاتنا الأوائل، الذين بينوا أهمية هذا التقدير، فبدونه يصبح الكلام عامًا لا تخصيص فيه، ويصبح عرضة

---

(١) مغني اللبيب، ص ٦٤٧. و بين ابن هشام أن روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة : أحدها الضمير وهو الأصل، و الإشارة، و إعادة المبتدأ بلفظه، و إعادته بمعناه، و عموم يشمل المبتدأ، و أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، و العطف بالواو، و شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، و أل النائبة عن الضمير، و كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى. ص ٦٤٧-٦٥٢.

(٢) الكتاب، ٩٠/١.

(٣) شرح التسهيل، ١٥٦/١.

للاحتمالات، قال الجرجاني : " لما ابتدأت فذكرت زيدًا، ثم جئت بعده بـ(ضرب) لم يكن بد من أن تنوي ضميرًا له ؛ إذ لو لم تفعل ذلك لم تكن قصرته على زيد، وكان غير مختص به دون غيره " (٤).

أل:

هي لفظ مشترك؛ يكون حرفًا، واسمًا. فالاسم (أل) الموصولة، وما سوى ذلك، من أقسامها، فهو حرف. وجملة أقسامها أحد عشر قسمًا(٥): الأول: أن تكون حرف تعريف، وهي ثلاثة أقسام: العهدية، والجنسية، و التي لتعريف الحقيقة، الثاني: أن تكون للحضور، الثالث: أن تكون للغلبة، الرابع: أن تكون للمح الصفة، الخامس: أن تكون زائدة لازمة، السادس: أن تكون زائدة غير لازمة، السابع: أن تكون عوضًا من الضمير، الثامن: أن تكون عوضاً من الهمزة، التاسع: أن تكون للتعظيم والتفخيم، العاشر: أن تكون بقية الذي، الحادي عشر: الموصولة.

هذه هي (أل)، وما يهمنا هنا هو القسم السابع، إذ ترد (أل) – عند قسم من العلماء - بدلًا، أو عوضًا، أو نائبة من الضمير، وإنما ذكرت هذه الألفاظ لأنها وردت جميعًا لدى العلماء، ودلالتها واحدة، فالعِوَضُ البَدَلُ(٦)، والعوض: قيام شيء مقام آخر(٧)، و النيابة من : نابَ عني فلانٌ يَنُوبُ نَوْبًا ومَنابًا، أَي: قام مقامي، ونابَ عَني في هذا الأَمْرِ نيابةً إِذا قام مقامَك(٨).

المبحث الأول : موقف العلماء من نيابة (أل) عن الضمير

---

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، ٢٥٩/١.

(٥) انظر : المرادي، الجنى الداني، ١٩٢-٢٠٤(بتصرف) وانظر أيضًا : الرماني، معاني الحروف، ص ٤١- ٤٥، والمالقي، رصف المباني، ص ١٥٨-١٦٤، و ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٧٢-٧٨، وأوضح المسالك، ١٧٩/١-١٨٤ .

(٦) اللسان (عوض) .

(٧) المناوي، التعاريف، ص٥٣٠.

(٨) اللسان (نوب) .

تباينت آراء العلماء في مسألة نيابة (أل) عن الضمير، إذ يدور الخلاف حول الرابط كما في كقوله تعالى : چئا ئا ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې چ [النازعات: ٤٠ – ٤١]، فنقل أنَّ الكوفيين يقولون بنيابة (أل) عن الضمير [٩]، وبالتالي فهي بدل عن الضمير، وأجاز ذلك جماعة من البصريين [١٠]، وكثير من المتأخرين [١١]، ومنع البصريون النيابة هنا [١٢]، وقدروا ضميرًا محذوفًا أي : المأوى له، وتبع البصريين السمين الحلبي[١٣]، ورجح ابن مالك رأي الكوفيين، ودافع عنه [١٤] أما أبو حيان فمرة يوافق البصريين [١٥]، ومرة يوافق الكوفيين [١٦] ويرى أنَّ الاستغناء بها كثير.

وأنكر ابن خروف أن تكون هذه المسألة من مسائل الخلاف، قال ابن مالك : "وأنكر ذلك أبو الحسن علي بن محمد بن علي، المعروف بابن خروف، وقال : " لا ينبغي أن يُجعل بينهما خلاف ؛ لأنَّ سيبويه قد جعل الألف، واللام عوضًا عن الضمير في باب البدل : ضُرِبَ زيدٌ

---

(٩) انظر : ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٦٢/١، أبو حيان، التذييل والتكميل، ٢٤٠/٣، والبحر المحيط، ١٣٧/٢، و ٧/ ٣٨٧، و المرادي، الجنى الداني، ص ٢٠٣، السمين الحلبي، الدر المصون، ٢١٥/١، و ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٧٧، و ابن عادل، اللباب، ٣٧٣/٩. و شرح الأشموني،٢٥٦/١، و السيوطي، الإتقان،٤٤١/١، و حاشية الصبان، ١٣/٣، و حاشية الخضري، ١/ ١٧٢ .

(١٠) انظر : ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٦٢/١، و ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٧٧، شرح الأشموني،٢٥٦/١، و السيوطي، الإتقان، ٤٤١/١.

(١١) السابق نفسه، وسنرى لا حقًا أنَّ غالبية المعربين والمفسرين قالوا بهذا البدل عند مرورهم بشاهد يحتمل هذا الرأي .

(١٢) انظر : الأنباري، الإنصاف، ١٣٦/١، م(١٥)، و ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٦٢/١،المرادي، الجنى الداني، ص ٢٠٣، السمين الحلبي، الدر المصون، ٢١٥/١، و الحنبلي، اللباب، ٣٧٣/٩.

(١٣) الدر المصون، ٢١٥/١ .

(١٤) شرح التسهيل، ٣٦١/١-٣٦٣.

(١٥) البحر المحيط، ٤٧٩/٧، ووصفه في غير موضع بمذهب الكوفيين ذاكرًا الاحتمالين دون ترجيح، انظر : ١٣٧/٢و ٤١٥/٤.

(١٦)التذييل والتكميل، ٢٤٠/٣، والبحر المحيط، ٢٤٩/٣ .

الظهرُ والبطنُ، وهو يريد : ظهره و بطنه، ولم يقل : الظهر منه، ولا البطن منه " (١٧). يقول سيبويه : " هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول، ويجرى على الاسم كما يجرى أجمعون على الاسم، وينصب بالفعل؛ لأنه مفعول، فالبدل أن تقول: ضُرِبَ عبدُ اللهِ ظهرُهُ وبطنُهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وقُلِب عمرو ظهرُه وبطنُهُ، ومُطِرنا سهلُنَا وجبلُنَا، ومطرنا السهلُ والجبلُ. وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيدا"(١٨).

إن نص سيبويه السابق يشير إلى استعمال صحيح عند العرب، ونرى فيه مساواة بين وجود الضمير في الكلمة، وعدم وجوده (الظهر و ظهره)، وفي هذا إشارة واضحة إلى صحة ما قاله ابن خروف، ولعل ابن مالك يميل إلى عدم وجود خلاف في المسألة، إذ نلمح ذلك من قوله : " وبهذا التعويض قال الكوفيون، وبعض البصريين، وإن كان بعض المتأخرين قد عدَّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين " (١٩).

إلا أننا نجد عند الأنباري في مسألة (القول في أفعل في التعجب اسم هو أو فعل) كلامًا يشير إلى وجود خلاف بين العلماء في هذا الإبدال، إذ يقول : وأما قول النابغة:

أَجَبَّ الظَّهْرِ ليسَ لهُ سَنَامُ(٢٠)

بفتحهما فقد روى (أجبِّ الظهر) بجرهما، وروى أجبُّ الظهر برفع الظهر ؛ لأنه فاعل والتقدير فيه عندنا : أجب الظهر منه، وعندكم (الألف واللام) قامتا مقام الضمير العائد، فلا حجة لكم في هذا البيت،

---

(١٧) شرح التسهيل، ١/ ٢٦٢.

(١٨) الكتاب، ١٥٨/١.

(١٩) شرح التسهيل، ١/ ٢٦٢.

(٢٠) البيت من الوافر، وهذا عجزه، والبيت : و نمسكُ بعدهُ بذنابِ عيشٍ أجَبَّ الظّهْرِ، ليسَ لهُ سنَامُ، و هذا في خطاب النعمان إبان مرضه، انظر : الديوان، ص ١٥٧ .

والجر فيهما هو القياس، وإن صحت رواية النصب فيكون على التشبيه بالمفعول" (٢١).

وفي القول السابق دلالة واضحة (عندنا، عندكم) على وجود خلاف في المسألة ؛ لأنَّ في الكلام السابق إشارة على اختلاف المذهبين، ومهما يكن فإن الخلاف في التقدير، أو التوجيه هو خلاف في حد ذاته.

ولما كان الرأي محتاجًا إلى دليل يقويه ويدعمه، فلرأي الكوفيين الحجج الآتية:

أولًا : يقول الفراء : " وقوله: چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ چ [ص: ٥٠] ترفع (الأبواب)؛ لأن المعْنى: مفتَّحَةً لهم أبْوَابُها، والعرب تجعل الألف واللام خَلفًا من الإضافة فيقولون: مررت عَلى رجلٍ حَسَنةٍ العَيْنُ قبيحٍ الأنفُ والمعْنى: حسنةٍ عَينُه قبيحٍ أنفُه. ومنه قوله: چ ې ې ې ى چ [النازعات: ٣٩] فالمعنى - والله أعلم - : مأواه. ومثله قول الشاعر:

مَـــا وَلـــدِتْكُم حيَّةُ بنَةُ سِفَاحًا ومَا كانتْ أحَـــــادِيثُ مَـــالِـــــك كَاذِبِ

وَلَكِن نرَى أقـــْـــدَامَنَا فى وآنـــُـــفَنَا بَيْنَ اللِّحى نِعـــَـــالِكُم والحَـــــواجِبِ(٢٢)

ومعناه: ونرى آنفنا بين لحِاكم وحواجبكم فى الشبَه"(٢٣).

ففي هذا الكلام يستدل الفراء بكتاب الله، وكلام العرب في عدم وجود الرابط (الضمير) في النص الظاهر، و يبين أن العرب تجعل الألف واللام خلفًا عن الضمير المحذوف.

ثانيًا : قال ابن مالك : " لما كان حرف التعريف بإجماع مغنيًا عن الضمير في نحو : مررت برجل فأكرمت الرجل، جاز أن يغني عنه في غير ذلك ؛ لاستوائهما في تعيين الأول، ولذلك لم يُختلف في جواز:

---

(٢١) الإنصاف، ١٣٦/١، م (١٥) .

(٢٢) البيتان من الطويل، و البيت الثاني ضمن مقطوعة ليس فيها البيت الأول، نسبها الجاحظ لبغثر بن لقيط يزعم فيهما أن بني رواحة من بني أسد، انظر : البرصان والعرجان،ص ٣٦٢،ونسبها أبو تمام لبعض بني عبس : ديوان الحماسة، ص ٦٢،والبيتان بدون نسبة في: الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ١٦٦/٢ .

(٢٣) معاني القرآن، ٤٠٨/٢.

مررت برجل حسنٍ وجهُ أبيه، واختلف في جواز : مررت برجل حسنٍ وجهُ أب، إذ ليس فيه ضمير ولا حرف تعريف " (٢٤).

لقد استعان ابن مالك بمبدأ القياس ليدلل على جواز بدل (أل) من الضمير، بيد أن أبا حيان له تعليق على قول ابن مالك السابق، لا لأنه ينكر هذه المسألة، بل من باب تصويب القول السابق، حيث يقول : " وهذه غفلة لم تغن (أل) عن الضمير في: فأكرمت الرجل، بل(أل)، وما دخلت عليه هي التي أغنت عن الضمير، وقامت مقامه، وهذا بخلاف: مررت برجل حسنٍ الوجهُ، فإن (أل) وحدها قامت مقام الضمير، فقوله :إنّ حرف التعريف بإجماع مغنٍ عن الضمير، فيما ذكر كلام ساقط"(٢٥).

ومن التعقيب السابق لأبي حيان نرى أنه يجيز إبدال (أل) من الضمير، لكنه ينكر أن تكون (أل) مغنية عن (رجل) في مررت برجل فأكرمت الرجل، والحقيقة أن قوله صواب، إذ إن أصل الجملة هو : مررت برجل فأكرمته، فالهاء تساوي الرجل كاملة.

أما المانعون، فيستدلون بعدد من الأمور التي تؤكد ما ذهبوا إليه، وهي :

أولًا : ما جاء في رد الزجاج على من يقول بالعوض، وهذا في معرض حديثه عن قول الله تعالى : ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ [ص: ٥٠] حيث قال : "(جنات) بدل من (لحسن مآب) ومعنى مفتحة لهم الأبواب أي : منها، وقال بعضهم : مفتحة لهم أبوابها، والمعنى واحد، إلا أن على تقدير العربية (الأبواب منها) أجود من أن تجعل الألف واللام بدلًا من الهاء والألف ؛ لأنّ معنى الألف واللام ليس معنى الهاء والألف في شيء، لأنَّ الهاء والألف اسم، و الألف واللام دخلتا للتعريف، ولا يبدل حرف جاء لمعنى من اسم ولا ينوب عنه، هذا محال" (٢٦).

ثانيًا : استشهد المانعون بقول طرفة :

---

(٢٤) شرح التسهيل، ١/ ٢٦٢.

(٢٥) التذييل والتكميل، ٣/٢٤٠.

(٢٦) معاني القرآن وإعرابه، ٤/٣٣٧.

رَحِيْبٌ قِطـــابُ الجَيْبِ منها بـجَسّ النَّدامَـى بَضَّـــةُ رَفيقةُ الـمُتَجَرِّدِ(٢٧)

إذا لو كانَتْ (أل) عِوَضًا من الضميرِ لَما جُمِع بينهما في هذا البيتِ(٢٨).

فلقد جمع الشاعر هنا بين (أل) في كلمة (الجيب) و بين الضمير في (منها)، و الجمع لا يجوز بين البدل والمبدل منه، أو العوض والمعوض عنه، على حد قولهم. قال السيرافيّ : "وهذه الإضافة[يقصد رحيبُ قطابِ] رديئة بمنزلة حسنةِ وجهِها وذلك أنّ الأصل الصحيح: رحيبٌ قطابُ الجيبِ بتنوين رحيب، فقطاب يرتفع برحيب، وضمير منها يعود إلى الأوّل، فإذا أضفنا رحيب فقد خلا منه الضمير العائد، فلا معنى (لمنها) " (٢٩).

ورد ابن مالك على اعتراض المانعين بهذا البيت من وجهين(٣٠) :

الأول : أن حرف التعريف الذي في البيت ليس للعوض، بل جيء به لمجرد التعريف، فجمع بينه وبين الضمير، ولا محذور في ذلك، ونظير هذا التاء في(جهة)، فهي عوض عن الواو التي هي فاء، وقد قالوا : وجهة، ولم يجعلوا ذلك جمعًا بين المعوض والمعوض منه، بل حمل ذلك على أن التاء في (وجهة) لمجرد التأنيث بخلاف تاء (جهة).

ثانيًا : لو سلمنا كون حرف التعريف الذي في البيت عوضًا، إلا أنه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطرارًا، كما جمع الراجز بين (يا) النداء والمعوض منها في قوله:

إنّي إذَا ما حَدَثٌ أَلَمَّـا

أقول يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا(٣١)

---

(٢٧) البيت من الطويل، وهو من معلقته، ومطلعها :

لِخَولةَ أطْلالٌ بِبُرقَةِ ثَهمَدِ تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليدِ

وهو في ديوانه، ص ٢٤، والرحيب : الواسع، والقطاب : أعلى الجيب، و البضة : الناعمة .

(٢٨) انظر : ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٦٣/١، و السمين الحلبي، الدر المصون،٢١٥/١، و ابن عادل، اللباب، ٤٥٢/١.

(٢٩) انظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥٨/٢، و البغدادي، الخزانة : ٢٨٠/٤-٢٨١.

(٣٠) شرح التسهيل، ٢٦٣/١-٢٦٤.

إنّ البيت محل النزاع، وغيره مما روي فيه الجمع بين العوض والمعوض عنه يعد من النادر، أو الشاذ الذي لا يقاس عليه، و أما ما ذهب إليه الزجاج من عدم وجود هذا النوع من الإبدال فمردود لدى العلماء، وقد رأينا ذلك سابقًا عند ابن مالك، حين جعل (أل) تبدل من الضمير مطلقًا، بل إنَّ هذا الإبدال يقع بين الحروف والأفعال، فـ(يا) بدل من الفعل (أنادي) وكذا فإنني أقول إن : الكاف التي للتشبيه بدل عن الاسم (مثل).

وذهب ابن مالك يقوي ما ذهب إليه من نيابة (أل) عن الضمير بذكر الشواهد الشعرية على ذلك، ومن ذلك قول أبي الـحَنَّان الهذلي زياد بن علبة (٣٢) :

أَيَا لَيْلَةً خُرسَ الدَّجاجِ سَهِرتُها بِبَغْدَادَ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنْجَلِي

قال الواحدي : " والوجه أن يقال خرساء الدجاج، ولكنه حمل الخرس على لفظ الدجاج حين كانت جمع دجاجة" (٣٣).

و قال زهير بن أبي سلمى يصف صَقْرًا(٣٤) :

من مَرْقَبٍ في ذُرى خَلقاء راسِيةٍ حُجْن المخَالِبِ لا يَعْتاله الشِّبَعُ

---

(٣١) الرجز بلا نسبة في، المقتضب، ٢٤٢/٤، وابن السراج، أصول النحو، ١٠٦/١، و ابن جني، اللمع، ص ١١٣، وسر الصناعة، ٤١٩/١،، والأنباري، الإنصاف، ٣٤١/١، والسيوطي، الهمع، ٦٣/٢. وقال العيني قائله أبو خراش الهذلي، ٢١٦/٤، قال البغدادي في الخزانة : " وهذا البيت أيضاً من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولا يعرف قائله،ولا بقيته . وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي . قال : وقبله[هكذا النص] : وهذا خطأ فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيتٌ مفرد لا قرين له وليس هو لأبي خراش وإنما هو لأمية بن أبي الصلت، قاله عند موته، وأخذه أبوخراش وضمه إلى بيت آخر " ٢٥٨/٢-٢٥٩ . أما البيت الذي رواه العيني قبله فهو : إنْ تغفرِ اللَّهمَ تغفر جمًّا وأيُّ عبد لك لا أَلَمَّا، وهو في ديوان أمية، ص ١١٤ .

(٣٢) البيت من الوافر، وهو في : ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل، ص ١٦٥، وهو بلا نسبة في : الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ٢٣٤/٢، وابن منظور، لسان العرب (بغدد) و (بغدن)، والزبيدي، تاج العروس (بغدن) .

(٣٣) شرح ديوان المتنبي، ص ٩ .

(٣٤) البيت من البسيط، وهو في ديوانه، شرح علي فاعور ص ٦٦ . و المرقب : المكان المرتفع، و الخلقاء : الصخرة الملساء، و الحُجن : المعوجة، لا يغتاله الشبع : لا يذهب بقوته وشدة طيرانه الشبع .

يقول ابن مالك : " أراد حجنًا مخالبه، ولولا ذلك لقال : أحجن المخالب، وأراد خرسًا دجاجها، ولولا ذلك لقال : خرساء الدجاج [٣٥]، وجاء في لسان العرب: "أَي لا يذهب بقُوّته الشبع، أَراد صقرًا حُجْنًا مخالبُه، ثم أَدخل عليه الأَلف واللام"[٣٦].

وتبع ابن مالك رأي الكوفيين، فقال : "و قد تقوم في غير الصلة مقام ضمير إلى نحو : مررتُ برجل حسنٍ الوجهُ، بتنوين حسن ورفع الوجه، على معنى حسنٍ وجهُهُ، فالألف واللام عوض عن الضمير... ولا يقدح في صحته عدم استعماله في صلة ولا غيرها، على سبيل الاطراد " [٣٧]. وذكر بعض العلماء أن ابن مالك قيد الجواز بغير الصلة [٣٨]وبالنص السابق نرى ابن مالك كان موافقًا لرأي الكوفيين، إلا أنه أخرج الصلة من هذا الباب، لعدم استعمالها فيه، أو لعدم اطرادها في هذا الباب.

وقد بين ابن عصفور هذا الأمر فقال : " ولا بد في الجملة من ضمير يعود على الموصول، وقد يغني عنه ظاهر هو الموصول في المعنى، إلا أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه، ولا يقال إلا حيث سمع، والذي سمع من ذلك : أبو سعيد الذي رويت عن الخدريّ، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف، أي : الذي رأيته، ورويت عنه، ومنه قول الشاعر :

فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ في كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي في رَحْمَةِ الله أَطْمَعُ[٣٩]

أي : الذي في رحمته أطمع " [٤٠].

---

(٣٥) انظر : ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٦٤/١.

(٣٦) ابن منظور، اللسان (غول) .

(٣٧) شرح التسهيل، ١/ ٢٦٢-٢٦٤.

(٣٨) انظر : ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٧٧، و السيوطي، همع الهوامع، ٣١١/١.

(٣٩) البيت من الطويل، ونسبه السيوطي لمجنون ليلى في شرح شواهد المغني، ص ١٩٠، وهو بلا نسبة في : أبي حيان، ارتشاف الضرب، ٩٩٨/٢، و ابن هشام، مغني اللبيب، ص٦٥٥، و السيوطي، الهمع، ٣٩٩/١.

(٤٠) شرح الجمل، ١٨١/١. وقد نقل هذا الكلام أبو حيان مبيّنًا فيه قيد ابن مالك، انظر : التذييل والتكميل، ٢٤٠/٣-٢٤١ .

من المعلوم أن جملة الصلة لا بد أن تشتمل على عائد يربطها بالموصول (٤١) ذلك أنه يفتقر إلى الجملة التي تليه في تفسيره، فهو أضعف من أن يقوم بالربط وحده، ومادام أنه بحاجة إلى هذه الجملة فلا بد أن تحوي رابطًا يربطه بها ؛ ليكون المقصود بالتفسير والبيان.

ومما سبق يتضح أنَّنا أمام اتفاق بين العلماء من جهة، واختلاف من جهة أخرى، فقد اتفقوا على انعدام الرابط، لكنهم اختلفوا في تقدير ذلك الرابط، فلجأ البصريون إلى التقدير، فقدروا (شبه جملة) من جار وضمير في محل جر، في حين جعل الكوفيون (أل) نائبة عن الضمير، والحقيقة أننا يجب أن نعترف أنه لا يوجد دليل ملموس على هذه النيابة، بيد أنَّ كلا التقديرين يصلح المعنى؛فالنتيجة واحدة، إلا أنَّ بعض العلماء يفضل نيابة الظاهر على التقدير، يقول عباس حسن : " وهذا الرأي الكوفي أحسن ؛ لخلوه من الحذف والتقدير " (٤٢)، وبما أننا أمام نتيجة واحدة فما الداعي للتقدير والتأويل ؟

وبالإضافة إلى ذلك فإننا وبالعودة إلى قول سيبويه نجده يقول: ضُرِبَ زيدٌ ظهرُهُ وبطنُهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، فهو من باب إضافة الشيء إلى صاحبه، والقول برأي البصريين يدخل حروف الجر التي تحمل دلالات زائدة، لقولهم : الظهر منه أو له، وهذه زيادة لا داعي لها؛ إذ إن (من) هنا للتبعيض، واللام للتملك، وهذه الزيادة تضيف شيئًا ليس هو المقصود من الكلام، بل ليس مطلوبًا.

المبحث الثاني : نيابة (أل) عن الضمير في ربط الجمل

لقد تناول النحاة نيابة (أل) عن الضمير في بعض أبواب النحو، تلك الأبواب التي لا غنى لها عن الرابط، فلما غاب الرابط في بعض الأمثلة، بدأ النحاة يبحثون عن تخريجات، وتأويلات لذلك الرابط؛ لتعود الأمور إلى نصابها. بعض تلك الأبواب يندرج تحت ربط الجملة، وبعضها الآخر

---

(٤١) انظر : الزمخشري، المفصل، ص ١٤٢، و الرضي، شرح الكافية، ٥/٣، و أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٩٩٨/٢، و السيوطي، الهمع، ٣٣٥/١.

(٤٢) النحو الوافي، ٢١٠/٣-٢١١.

يندرج تحت ربط غير الجملة، وعلى هذا الأساس كان عنوان المبحثين الثاني والثالث، ونشير هنا إلى أنَّ بعض الأبواب التي اندرجت تحت المبحثين لم يتكلم بها النحاة-أقصد كتب النحو المستقلة- في مسألة نيابة (أل) عن الضمير كجملة الخبر، أو بعض المشتقات كاسم الفاعل، أو اسم المفعول، وإنما ذكرتها لأنَّها وردت عن المفسرين والمعربين للقرآن، وعليه فهي جزء من هذا الكلام.

نيابتها عن الضمير في ربط جملة الصفة

يأتي النّعتُ جملة اسمية أو فعلية، ولا بد لها حينئذٍ من شروط ليصح النعت بها، إذ يجبُ أنْ يكون المنعوت نكرة إما لفظًا، ومعنى نحو قوله تعالى : چ ئۈ ئې ئې ئى ئى ی ی ئج چ [البقرة: ٢٨١]، أو معنى فقط، وهو المعرف ظاهرًا بـ(أل) الجنسية، كقول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعنيني (٤٣)

ويشترط في الجملة التي ينعت بها:أن تكون خبرية ؛ مشتملة للصدق أو الكذب، وأن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالمنعوت، إما ملفوظ به كما في الآية السابقة، أو أن يكون مقدرًا، نحو قوله تعالى: چ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئېچ [البقرة: ٤٨]، أي لا تجزي فيه"(٤٤)

ويبين ابن مالك أن (أل) قد تنوب عن الضمير، فيقول : " وفي قولي : كالموصول بها : تنبيه على كونها خبرية، ومشتملة على ضمير لائق بالمنعوت، وقد تغني (أل) عن الضمير، كقول الشاعر:

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوقِ عَجْسِها عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الغَارَ مُطْنِفُ(٤٥)

---

(٤٣) البيت من الكامل، وهو لرجل من بني سلول، انظر : سيبويه، الكتاب، ١٨٢/١، والرضي، شرح الكافية، ٢٣٩/١، و شرح ابن عقيل، ١٩٦/٣ .

(٤٤) انظر هذه الشروط في : ابن مالك، شرح التسهيل، ٣١٠/٣، والمرادي، توضيح المقاصد، ٩٥٣/٢، و شرح ابن عقيل، ١٩٥/٣-١٩٦، وشرح الأشموني، ١٩٢/١-١٩٣ .

(٤٥) البيت من الطويل وهو للشنفرى في ديوانه، ص ٥٤، تحقيق : إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م . عجسها: مقبض القوس، عوازب: جمع عازبة، من عزبت الإبل؛ إذا ابتعدت في المرعى، مطنف: رأس الجبل.

أي : أخطأ غارها، فحذف الضمير، وجعل الألف واللام عوضًا منه " (٤٦)

ويرد أبو حيان على الرأي السابق، رافضًا هذه الإنابة، مع أنه قال بها في موضع سابق (٤٧)، حيث يقول : " ولا تنوب(أل)عن الضمير العائد منها على المنعوت، وإن جاء ما ظاهره ذلك، كقول الشاعر – البيت – أُوّل على حذف الضمير، أي : أخطا الغار منها، لا على أن التقدير أخطأ غارها، فنابت (أل) عن الضمير، خلافًا لمن ذهب إلى ذلك (٤٨).

ويتابع عباس حسن من سبقه في جواز هذه النيابة في باب النعت بالجملة فيقول: " يرى بعض النحاة أن: (أل) قد تغني عن الضمير الرابط إذا دخلت على الجملة الاسمية الواقعة نعتًا: نحو: رأيت كتابًا؛ الورقُ ناعمٌ مصقول، والطباعة جيدة نظيفة، والغلاف متين جذاب، فكأنك قلت: رأيت كتابًا ورقه ناعم مصقول، وطباعته... وغلافه.... وهذا رأي حسن، مستمد من أمثلة كثيرة مسموعة تبيح القياس عليها بشرط أمن اللبس" (٤٩).

وذكر العلماء شاهدًا على نيابة (أل) عن الضمير في جملة النعت في القرآن الكريم، وهو قوله تعالى : ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭼ [الرعد: ١٦]. فـ"جملة (فتشابه) عطف على جملة (خلقوا كخلقه)، فهي صفة ثانية لـ(شركاء)، والرابط اللام في قوله : (الخلق) **لأنها عوض عن الضمير المضاف إليه**. والتقدير : فتشابه خلقهم عليهم. والوصفان هما مصب التهكم والتغليط"(٥٠).

---

(٤٦) شرح التسهيل، ٣/٣١٠.

(٤٧) انظر ص(٨) من هذا البحث .

(٤٨) ارتشاف الضرب، ٤/١٩١٥. وانظر : توضيح المقاصد ٢/٩٥٤-٩٥٥. حيث ذكر مثل هذا الرد .

(٤٩) النحو الوافي، ٣/٤٧٨-٤٧٩ .

(٥٠) التحرير والتنوير، ١٣/١١٥.

و بهذا نرى تجويز العلماء إنابة (أل) عن الضمير في باب النعت بالجملة، وذلك في حال غاب الرابط، وأمكن إحلال (أل) مكانه، بل إنّ ابن مالك جعل الإنابة السبيل الوحيد لربط جملة النعت بالمنعوت في بيت الشنفرى، وكان ذلك بعدم ذِكره جواز رأي آخر فيه، أي تقدير : منها.

نيابتها عن الضمير في ربط جملة الخبر

يعد الخبر ركنًا أساسيًا في الجملة الاسمية، ويقع مفردًا أو جملة، فإذا كان الخبر جملة فإمّا أن تكون جملة الخبر هي المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط عندها، كقوله تعالى : چ ٱ ب ب ٻ چ [الإخلاص:١]، وإمَّا أن تكون مغايرة للمبتدأ، فلابدَّ حينئذٍ من رابط يربطها به؛لتكون مشتملة على معنى المبتدأ، وأهم تلك الروابط الضمير، وقد وردت بعض الشواهد التي خلت فيها جملة الخبر من الرابط، فقدر بعضهم (أل) نائبة عن الرابط، ألا وهو الضمير، ومن ذلك قوله تعالى چ ئى ئد ى ى ي ي □ □ □ □ چ [الأعراف: ١٧٠].

ويبين العكبري نيابة (أل) عن الضمير في الآية السابقة بقوله : " قوله تعالى (والذين يمسكون) مبتدأ، والخبر (إنا لا نضيع أجر المصلحين) والتقدير: منهم، وإن شئت قلت: إنه وضع الظاهر موضع المضمر: أي لا نضيع أجرهم" (٥١).

وبين صاحب الدر أن في خبر قوله تعالى: (والذين يُمَسِّكُونَ)، عددًا من أوجه الإعراب إذ يقول : " فيه وجهان [يقصد الذين]أظهرهما : أنه مبتدأ، وفي خبره حينئذ أوجه، أحدُهما : الجملة من قوله : إنَّا لا نُضيع أَجْرَ المصلحين وفي الرابط حينئذ أقوال، أحدها : أنه ضميرٌ محذوفٌ لفَهْم المعنى. والتقدير : المُصْلحين منهم، وهذا على قواعد جمهور البصريين، وقواعد الكوفيين **تقتضي أن أل قائمةٌ مَقام الضمير** تقديره : أَجْر مصلحيهم " (٥٢).

---

(٥١) التبيان في إعراب القرآن، ٢٨٨/١.

(٥٢) الدر المصون،٥٠٧/٥، وانظر : أبا حيان، البحر المحيط، ٤١٥/٤ .

ومنه قوله تعالى : چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ں ڻ چ [فصلت: ٤١ – ٤٢]. اختلف العلماء في تقدير خبر (إنَّ)، والذي هو في الأصل خبر المبتدأ، ما بين قائل بأنه محذوف، و قائل بأنه مذكور، لكنه يخلو من الضمير الرابط، قال أبو حيان : " والذي أذهب إليه أن الخبر مذكور، لكنه حذف منه عائد يعود على اسم (إن)، وذلك في قوله : (لاَّ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ) : أي الباطل منهم، أي الكافرون به، وحالة هذه لا يأتيه باطلهم، أي متى راموا فيه أن يكون ليس حقًا ثابتًا من عند الله، وإبطالاً له لم يصلوا إليه، **أو تكون أل عوضاً من الضمير على قول الكوفيين**، أي لا يأتيه باطلهم، أو يكون الخبر قوله : (مَّا يُقَالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ) أي: أوحى إليك في شأن هؤلاء المكذبين لك. ولما جئت به مثل ما أوحى إلي من قبلك من الرسل، وهو أنهم عاقبتهم سيئة في الدنيا بالهلاك، وفي الآخرة بالعذاب الدائم. وغاية ما في هذين التوجهين حذف الضمير العائد على اسم إنّ "(٥٣).

وجاء في السياق نفسه قوله تعالى : چ ۇ ۆ ۆ و و ۉ ۉ ې ې ې ې ۅ ۅ ۋ ۋ ۇٴ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ۆ ۆ ۇ ۇ ۈ ۈ ٷ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ئي ئي بج چ [النازعات: ٣٧ – ٤١]. ويعلق الفراء على هذه الآية بقوله : " والعرب تجعَل الألف واللام خَلفا من الإضافَة، فيقولون: مررت عَلى رجلٍ حَسَنةٍ العَيْنُ قبيحٍ الأنفُ، والمعْنى: حسنةٍ عَينُه قبيحٍ أنفُه. ومنه قوله: (فَإِنّ الجَحيمَ هي المأوى)، فالمعنى - والله أعلم - : مأْواه"(٥٤).

ويتبع الزمخشري قول الفراء في هذه الآية، فيقول: " فإن الجحيم مأواهُ، كما تقول للرجل : غُضَّ الطَّرف، تريد طرفك، وليس الألف و " اللام " بدلاً من الإضافة، ولكن لما علم أنَّ الطّاغي هو صاحب المأوى، وأنَّه لا يغُضُّ طرف غيره تركت الإضافة، ودخول حرف التعريف في (المأوى) والطرف، للتعريف ؛ لأنهما معروفان "(٥٥).

---

(٥٣) البحر المحيط، ٤٧٩/٧، وانظر : ابن عادل، اللباب ١٤٥/١٧-١٤٦ .

(٥٤) معاني القرآن، ٤٠٨/٢-٤٠٩ .

(٥٥) الكشاف، ٦٩٨/٤.

وعلق أبو حيان على كلام الزمخشري بقوله : " وهو كلام لا يتحصَّل منه الرابط العائد على المبتدأ، إذ قد نفى مذهب الكوفيين، ولم يقدّر ضميرًا محذوفًا ضميراً كما قدَّره البصريون، فرام حصول الرابط بلا رابط "(٥٦).

ويؤكد السمين أهمية تقدير الرابط في هذه الجملة الخبرية، فيقول : " قوله : فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى إمَّا هي المأوى له، أو هي مأواه، وقامت(أل) مقام الضمير، وهو رأي الكوفيين، خلافًا للبصريين ؛، ولا بُدَّ من أحد هذين التأويلين في الآية الكريمة؛لأجل العائد من الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ " (٥٧).

نيابتها عن الضمير في ربط جملة الحال

تقع الحال مفردة، وتقع كذلك جملة خبرية فعلية أو اسمية، مؤولة بالمفرد، ولا بد حينئذ من رابط يربطها بصاحب الحال، ويكون الرابط حينئذٍ إما الواو وحدها، كقوله تعالى: چ ئى ئد ى ى ي ي □ □ □ □ چ [يوسف: ١٤]، أو الضمير وحده، نحو قوله تعالى: چ ڈ ڈ ٹ ٹ چ [يوسف:١٦]، وقد يجتمع الواو والضمير، كقول الله تعالى : چ گ گ گ گ ں ں ڻ ڻ ڈ چ [البقرة: ٢٤٣].

أورد العلماء عددًا من الشواهد القرآنية على نيابة (أل) عن الضمير في باب الجملة الحالية، وهذه الشواهد هي : قوله تعالى: چ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ چ [البقرة: ١٩]. إنَّ الشاهد في هذه الآية قوله تعالى (من الصواعق)، إذ هي في المعنى مفعول من أجله (٥٨) أما جملة يجعلون فـ" الظاهرُ أنها لا محلَّ لها لاستئنافِها(٥٩)، كأنه قيل : ما حالُهم؟ فقيل :

---

(٥٦) البحر المحيط، ٤١٥/٨.

(٥٧) الدر المصون،٦٨٢/١٠، و ٣٨٦/٩ . وانظر : المرادي، الجنى الداني،ص١٩٩، ابن هشام، مغني اللبيب، ٧٧-٧٨، و ٦٥٢، ابن عادل، اللباب، ١٤٧/٢٠-١٤٨، و شرح الأشموني، ١/ ٩٤، و السيوطي، الإتقان، ٤٤١/١ .

(٥٨) أبو حيان، البحر المحيط، ٢٢٣/١.

(٥٩) انظر : الخراط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن، ١٠/١ .

يَجْعَلون. وقيل : بل لها محلٌّ، ثم اختُلِفَ فيه، فقيل: جَرٌّ لأنها صفةٌ للمجرور، أي : أصحابُ صيِّب جاعلين، والضميرُ محذوفٌ، **أو نابَتْ الألفُ واللام منابَه**، تقديرُهُ :يَجْعَلُونَ أصابعهم في آذانهم من الصواعق منه، أو من صواعِقِه. وقيل : محلُّها نصبٌ على الحال من الضمير (فيه)(٦٠)، والكلامُ في العائدِ كما تَقَدَّم، والجَعْلُ هنا بمعنى الإلقاء، ويكونُ بمعنى الخَلْق فيتعدَّى لواحِدٍ " (٦١).

وقد رجح بعض العلماء الحالية؛ لأنَّ فيها بيان للهيئة، قال ابن عاشور : " الأظهر أن تكون جملة : يجعلون حالاً اتضح بها المقصود من الهيئة المشبه بها؛ لأنها كانت مجملة " (٦٢).

وفي نفس هذا المقام جاء قوله تعالى : چ ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ چ [البقرة: ٢٣٦]. " قوله : عَلَى الموسع قَدَرُهُ : جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ، وفيها قولان؛ أحدُهما : أنها لا محلَّ لها من الإعراب، بل هي استئنافيَّةٌ بَيَّنَتْ حالَ المطلِّق بالنسبةِ إلى إيساره، وإقتاره. والثاني : أنها في موضعِ نصبٍ على الحالِ، وذو الحال فاعل (متِّعوهن). وعلى جَعْلِهَا حاليةً فلا بُدَّ من رابطٍ بينها وبين صاحبها، وهو محذوفٌ تقديرهُ : على الموسِع منكم. ويجوزُ على مذهبِ الكوفيين ومَنْ تابعهم أن **تكونَ الألفُ واللامُ قامَتْ مقامَ الضميرِ المضافِ إليه**، تقديرُهُ : على مُوْسِعِكُم قدرُه"(٦٣).

و من السابق نرى أن إنابة (أل) عن الضمير واردة في مقام الجمل الحالية (يَجْعَلون)، وذلك بما تعلق بها (من الصواعق)، وفي قوله: (عَلَى الموسع قَدَرُهُ)، وبالطبع (على المقتر قدره)؛لأنها معطوفة على سابقتها، أو الجمل التي في محل جر صفة كقوله : (يَجْعَلون) في الاحتمال الثاني لها.

---

(٦٠) تمام الآية هو قوله تعالى : چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ

(٦١) السمين الحلبي، الدر المصون، ١/١٧٢.

(٦٢) التحرير و التنوير، ١/٣١٩.

(٦٣) الدر المصون، ٢/٤٨٨، وانظر :ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٤/٢١٠.

ومن السابق أيضًا قوله تعالى : چ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ی ی ی ی □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ [لقمان: ٢٧].بين الألوسي مقام النيابة في هذه الآية بقوله : " ورفع (البحر) على ما استظهره أبو حيان(٦٤) فيه على الابتداء، وجملة يمده خبره، والواو للحال، والجملة حال من الموصول، أو الضمير الذي في صلته، أي: لو ثبت كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً، في حال كون البحر ممدوداً بسبعة أبحر،...وجوز أن تكون الجملة حالاً من الأرض، والعامل فيه معنى الاستقرار، والرابط ما سمعت أو (أل) التي في (البحر) **بناء على رأي الكوفيين من جواز كون أل عوضاً عن الضمير...** أي: ولو ثبت كون الذي استقر في الأرض من شجرة أقلاماً، حال كون بحرها ممدودًا بسبعة أبحر" (٦٥).

ومن الشواهد الشعرية على هذا، قول عدى بن زيد(٦٦) :

قَدْ حانَ إنْ صَحَوْتَ أَنْ تُقْصِر وَقَـــــــد أَتَى لِـمَـــا عَهِدْتَ عُصُرْ

عَنْ مُبْرِقَـــــــــاتٍ بِالْبُرَيْنَ ـدُو بِالأكُفِّ الـــــــــلَّامِعَاتِ وَتَبْـ سُوُرْ

قال الرضي : " وتبدو: تظهر، وفاعله ضمير (المبرقات)، والفعل معطوف على (مبرقات)؛لأنه في معنى يبرقن، والباء في (بالأكف) بمعنى (على)، متعلقة بمحذوف خبر مقدم، وسُوُر: جمع سوار، هو ما تلبسه النساء في سواعدهن، مبتدأ مؤخر، والجملة حال من فاعل تبدو المستتر، والرابط إما محذوف: أي وعلى الأكف منها، وإما(أل) في الأكف؛ لأنها عوض عن الضمير، والأصل : وبأكفها " (٦٧).

إنَّ الناظر إلى ما سبق، يرى أنَّ نيابة (أل) عن الضمير في مقام ربط الجمل كان خيارًا قويًا لدى العلماء، إلا أنه انحصر في ثلاث جمل

---

(٦٤) البحر المحيط، ١٨٥/٧ .

(٦٥) الألوسي،روح المعاني، ٤٨٤/١٥-٤٨٥ .

(٦٦) البيتان من (الكامل) وهما في الديوان، ص ١٢٧ .

(٦٧) شرح شافية ابن الحاجب، ٤/ ١٢٣ – ١٢٥ .

هي : جملة النعت، والجملة الخبرية، والجملة الحالية، وظهرت هذه النيابة بشكل واضح في جملتي الحال والخبر، وقلت في جملة النعت.

المبحث الثالث : نيابة (أل) عن الضمير في ربط غير الجمل

ليست الجمل وحدها التي تحتاج إلى رابط، بل إنَّ الألفاظ أيضًا تحتاج إلى رابط يربطها بمتعلقٍ سابق، فبدونه يصبح الكلام عامًا، ووجوده يوضح الكلام، ويتعين المقصود منه، وقد ظهرت مسألة نيابة (أل) عن الضمير في غير ما سبق في عدد من أبواب النحو، وهي : باب الصفة المشبهة خصوصًا، واسم الفاعل والمفعول، وباب البدل، وباب الإضافة.

نيابتها عن الضمير في ربط الصفة المشبَّهة، وبعض المشتقات

تعرَّف الصفة المشبّهة بأنها : "ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم؛ لقصدِ نسبته الحَدَث إلى الموصوف به، دون إفادةِ معنى الحدوث" (٦٨)، وعرّفها الفاكهي بقوله: " ما اشتقّ من فعل لازم، مقصود ثبوت معناه "(٦٩).

وسميت صفةً مشبهةً، لشبهها باسم الفاعل(٧٠) من عدة جوانب منها : أنها تدل على حدث ومن قام به، وينصب ما بعدها على التشبيه بالمفعول به، والإضافة فيها أحسن، وأكثر من التنوين، ويشترط فيها الاعتماد؛ أي الاعتماد على نفي أو استفهام إذا تجردت من (أل)، وكان حقها ألا تعمل؛ لدلالتها على الثبوت، ولأنها مأخوذة من فعل لازم. واختصت الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بأمور منها : أنها تصاغ من اللازم دون المتعدي، ودلالتها على معنى دائم الملازمة لصاحبه، أو

---

(٦٨) شرح ابن الناظم على الألفية، ص ٣١٧ .

(٦٩) شرح الحدود النحوية، ص ١٨٩-١٩٠.

(٧٠) انظر هذه التفاصيل في : ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٦٥٨-٦٥٩، و شرح شذور الذهب، ص ٥١٠-٥١١، وشرح الأشموني، ١٣٠/٤، و عباس حسن، النحو الوافي، ٢٨١/٣-٣١١، و الدقر، معجم النحو، ص ٢١١-٢١٣.

كالدائم، وتكون مجارية للمضارع في حركاته و سكناته، في غير الثلاثي غالبًا، وأن منصوبها لا يتقدم عليها.

وأما الصفة المهمة والمتعلقة ببحثنا، أن معمولها يجب أن يكون (سببيًا)، والمراد بالسببيّ :الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها، اتصالًا لفظيًا أو معنويًا، فاللفظي كقولنا : زيد كريم طبعهُ، والمعنوي كقولنا : زيد كريمُ الطبعِ، و هذا الأخير لا بد له من عائد على الموصوف، فإما أن يكون تقديره : منه، على رأي البصريين أو أن تكون (أل) مغنية عن الضمير العائد على رأي الكوفيين.

ومثال المعنوي قول الفرزدق في مدح زين العابدين(٧١) :

سَهْلُ الخليقة لا تُخْشَى بوادِرُهُ يَزينهُ اثنان الحِلْمُ والكَرَمُ

لا يُخْلِفُ الوَعْدَ، مَيْمُونٌ بغُرَّتِه رَحْبُ الفِناءِ، أَرِيبٌ حينَ يَعْتَزِمُ

قال عباس حسن : " والأصل: سهل الخليقة منه، رحب الفناء منه، أي: من زين العابدين في المثالين. فالضمير محذوف مع حرف الجر، وهو مع حذفه ملحوظ كأنه موجود، أو أنه لا حذف في الكلام. وأن (أل) الداخلة على السَّببيّ تغني عن الضمير"(٧٢).

ولمعمول الصفة المشبهة ثلاث حالات: الرفع على الفاعلية للصفة، أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة بدل بعض من كل، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة، والخفض بإضافة الصفة إليه، وبهذا تتكون صور الصفة المشبهة، فمنها ما هو ممتنع، ومنها ما هو جائز، ومنها ما هو قبيح، و الممتنع منها ما لزم منه إضافة ما فيه أل إلى الخالي منها، ومن الإضافة لتاليها، أو لضمير تاليها، وما سوى ذلك فجائز، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: قبيح وضعيف وحسن، فالقبيح رفع الصفة مجردة كانت، أو مع (أل) المجرد

---

(٧١) البيتان من البسيط والأول في ديوانه شرح: إيليا الحاوي، ٣٥٤/٢، ولم أجد البيت الثاني في القصيدة، ولا في ديوانه بشرح وتعليق علي فاعور، وهو في: النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، ١٩٩/٢١، و القيرواني، أبو إسحاق، زهر الآداب وثمر الألباب، ٧٩/١.

(٧٢) النحو الوافي، ٣١٠/٣ .

من الضمير، والمضاف إلى المجرد منه، وذلك ثمان صور هي: زيد الحسنُ وجهُ، زيد الحسنُ وجهُ أبٍ، زيد حسنُ وجهُ، زيد حسنُ وجهُ أبٍ، زيد الحسنُ الوجهُ، زيد الحسنُ وجهُ الأبِ، زيد حسنُ الوجهِ، زيد حسنُ وجهِ الأبِ. وتقدر في بعض هذه الصور (أل) خلفًا عن الضمير لخلوها من ضمير عائد(٧٣). والحسن ما عدا ذلك.

و لعمول الصفة المشبهة العديد من الحالات، إذ يمكن أن يكون ضميرًا، وهذا الضمير يكون بارزًا متصلًا، إما بالصفة مع (أل) كالحَسَن الوجه الجميله، أو بدونه كقول الشاعر(٧٤):

حسنُ الوَجْهِ طَلْقُهُ أنتَ في السِّلـ ـم وفي الحرب كَالِحٌ مْكَفَهِرُّ

فأعمل طلق في الهاء المضاف إليها، وأصلها النصب؛ لأنها ليست أجنبية من الموصوف؛ لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير، وهو (أل)(٧٥).

وقد يكون الضمير سببيًا موصولًا، وقد يكون مقرونًا بـ(أل)، مضافًا إلى ضمير الموصوف لفظًا أو تقديرًا، وهذا التقدير هو مجال إنابة (أل) مكان الضمير، ومثال المضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف تقديرًا (٧٦)قول الفرزدق(٧٧) :

أأَطْعَمْتَ العِـــرَاقَ وَرَافِدَيْهِ فَزارِيًّا أحَذَّ يَدِ القَمِيـــــــصِ

وقوله أيضًا (٧٨):

إنَّ كثيرًا كَثِيرٌ فَضلُ نَائلِهِ مُرْتَفِعٌ في تَمِيمٍ مُوقدُ النَّارِ

---

(٧٣) انظر : شرح الأشموني، ١٣١/٤.

(٧٤) البيت من الخفيف، ولم أجد له قائلًا، وهو في : المرادي، توضيح المقاصد، ٨٧٨/٢، و شرح الأشموني، ١٢٣/٤ .

(٧٥) حاشية الخضري، ٣٦/٢.

(٧٦) انظر : ابن مالك، شرح التسهيل، ٩٠/٣-٩٢.

(٧٧) البيت من الوافر وهو في ديوانه، ١٩/٢، شرح: إيليا الحاوي. أحذ : مقطوع، وهو كناية عن السرقة .

(٧٨) البيت من البسيط وهو في ديوانه، ١/ ٣٧٧، وهو من قصيدة يمدح فيها كثير التميمي.

إذ إنَّ (أل) نابت مناب الضمير في البيت الأول، وتقديره : يد قميصه، وكذا في البيت الثاني، والتقدير: موقد ناره، على حد رأي الكوفيين.

وأشار ابن مالك إلى مسألة تنوين الصفة المشبهة، وأن (أل) تقوم مقام الضمير في هذه الحالة، فقال : " مررتُ برجل حسنٍ الوجهُ، بتنوين حسن ورفع الوجه، على معنى حسنٍ وجهُهُ، فالألف واللام عوض عن الضمير... لما كان حرف التعريف بإجماع مغنيًا عن الضمير في نحو: مررت برجل فأكرمت الرجل، جاز أن يغني عنه في غير ذلك؛ لاستوائهما في تعيين الأول، ولذلك لم يُختلف في جواز: مررت برجل حسنٍ وجهُ أبيه، واختلف في جواز: مررت برجل حسنٍ وجهُ أب، إذ ليس فيه ضمير، ولا حرف تعريف " (٧٩).

وبهذا نرى أن الصفة المشبّهة كانت مدار كلام العلماء حول إبدال (أل) من الضمير في بعض صورها التي خلت من الضمير العائد على الموصوف، وهذا على رأي الكوفيين، في حين يقد البصريون (منه).

ومن المشتقات التي وردت لدى المفسرين، والمعربين، وفيها نيابة (أل) عن الضمير؛اسم الفاعل، وجاء في قوله تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ [الزمر: ٢]. إنّ موضع الشاهد في هذه الآية قوله (الدين)، يقول السمين : " فقوله : (مُخْلِصًا لَهُ) حال من فاعل (فاعبدْ)، و(الدين) منصوب باسم الفاعل، والفاء في (فاعبدْ) للربط، كقولك : أَحْسَنَ إِليكَ فلانٌ فاشْكُرْهُ، والعامة على نصب (الدين)، وقرأ ابن أبي عبلة برِفعِهِ، وفيه وجهان : أحدهما : أنه مرفوع بالفاعلية، رافعهُ (مخلصًا)، وعلى هذا فلا بد من تجوز وإضمار، أما التجوز فإسناد الإخلاص للدين، وهو لصاحبه في الحقيقة، ونظيره قولهم : شِعْرُ شَاعِرٍ، وأما الإضمار فهو إضمارٌ عائد على ذِي الحال، أي مخلصًا له الدين منك، هذا رأي البصريين في مثل هذا، وأما الكوفيون فيجوز أن يكون عندهم (أل) **عوضاً عن الضمير**، أي: مُخْلِصًا دينُك " (٨٠).

---

(٧٩) شرح التسهيل، ١/ ٢٦٢.

(٨٠) الدر المصون، ٤٠٧/٩، وانظر : ابن عادل، اللباب ٤٦٧/١٦.

ومن المشتقات أيضًا اسم المفعول، قال تعالى : ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ [ص: ٥٠] قال الفراء : " ترفع (الأبواب)، لأن المعْنى: مفتَّحَةً لهم أبْوَابها. والعرب **تجعَل الألف واللام خَلفا من الإضافَة، فيقولون**: مررت عَلى رجلٍ حَسَنةٍ العَيْنُ قبيحِ الأنفُ، والمعْنى: حسنةٍ عَينُه قبيحٍ أنفُه" (٨١).

وبين السمين الحلَبي أنَّ في ارتفاع لفظة (الأبواب) وجهان : " أحدهما : - وهو المشهورُ عند الناسِ - أنَّها مُرْتفعةٌ باسمِ المفعول... واعْتُرِضَ على هذا بأن (مُفتَحةً) : إمَّا حالٌ، وإمَّا نعتٌ لـ(جنات)، وعلى التقديرَيْن فلا رابط، وأُجيب بوجهين، أحدهما : قولُ البصريين : وهو أنَّ ثَمَّ ضميرًا مقدرًا، تقديرُه : الأبوابُ منها. والثاني : **أنَّ أل قامَتْ مقامَ الضمير**؛ إذِ الأصلُ : أبوابُها. وهو قول الكوفيين"(٨٢).

نيابتها عن الضمير في ربط البدل

إنَّ أول كتاب يطالعنا بكلام عن البدل هو كتاب سيبويه، فيقول عنه : " هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثمّ يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك : رأيت قومَكَ أكثرَهم" (٨٣). و عرّف النحاة البدل بالعديد من التعاريف، ولعل أشهرها حد ابن مالك في منظومته حيث قال :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة(٨٤)
وأخذ به معظم النحاة بعده (٨٥).

---

(٨١) معاني القرآن، ٢/٤٠٨-٤٠٩.

(٨٢) السمين الحلبي، الدر المصون،٩/٣٨٥، وانظر : البحر المحيط، ٧/٣٨٧، و المرادي، الجنى الداني، ص ١٩٩، وابن هشام، مغني اللبيب، ص ٦٥٨-٦٥٩، وابن عادل، اللباب، ١٦/٤٣٧، والألوسي، روح المعاني، ١٧/٣٦٦.

(٨٣) الكتاب، ١/١٥٠.

(٨٤) شرح الكافية الشافية، ٣/١٢٧٤.

(٨٥) منهم : ابن الناظم، شرح الألفية:ص ٢١٥، و ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٤٣٩، و ابن عقيل، شرح الألفية، ٢/٢٤٧.

وقسم النحاة البدل إلى أربعة أقسام هي : البدل كل من كل، أو المطابق، وبدل البعض من كل، وبدل الاشتمال، والبدل المباين، وقد تناول العلماء الحديث عن مسألة الرابط في باب البدل، فبينوا أنه " لا يحتاج في بدل الكل إلى ضمير يعود على الأوَّل؛لأنَّ الثاني هو الأوَّل ويحتاج إليه في بدل البعض والاشتمال؛ لأنَّ الثاني مخالف للأول فيرتبط به بضميره؛ كالجملة في خبر المبتدأ، ويجوز حذفه إذا كان معلومًا، كقوله تعالى : چ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ چ [آل عمران: ٩٧] أي منهم" (٨٦). وفي هذا بيان لاشتراط الضمير الرابط، خلافًا لابن مالك (٨٧).

ومن الشواهد التي وردت حول نيابة (أل) عن الضمير في باب بدل البعض من كل، ما ذكره العلماء حول إعراب كلمة الأبواب في قوله تعالى : چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ چ [ص: ٥٠] فـ" الأبواب مفعول ما لم يسم فاعله، أو بدل من ضمير مستتر، والأول أولى؛ لضعف مثل: مررت بامرأة حسنةٍ الوجهُ، وعليهما فلا بد من تقدير أن الأصل: الأبواب منها، أو أبوابها، ونابت (أل) عن الضمير" (٨٨)، ويعلق ابن مالك على آراء العلماء في هذه الآية، فيقول : " وعلى كل حال قد صح أن (مفتحة) صالح للعمل في الأبواب، فلا حاجة لتكلف البدل، وأيضًا فالحاجة إلى الضمير في بدل البعض كالحاجة في السَّببيّ المرفوع (٨٩) بما جرى على ما هو من سببه، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير على كل تقدير "(٩٠). وبهذا نرى نفي رأي البصريين جملة وتفصيلًا.

أما بدل الاشتمال فقد ذكر العلماء أنَّ (أل) قد تنوب عن الضمير فيه حال غيابه، قال ابن هشام : " الثالث : بدل الاشتمال: وهو بدلُ شيء من

---

(٨٦) العكبري، اللباب، ٤١٠/١، وانظر : ابن هشام، أوضح المسالك، ٤٠٢/٣-٤٠٣ .

(٨٧) انظر: شرح الكافية الشافية،١٢٧٩/٣، وانظر :المرادي، توضيح المقاصد، ١٠٣٨/٢، و حاشية الخضري، ١٧١/٢ .

(٨٨) ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٦٥٩ .

(٨٩) يقصد في باب الصفة المشبَّهة إذا جاء عاملها مرفوعًا .

(٩٠) شرح التسهيل، ٢٦٢/١ .

شيء يشتمل عاملُه على معناه اشتمالًا بطريق الإجمال، كـأَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُه، أو حُسْنُه، وسُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ أو فَرَسُهُ، وأَمْرُه في الضمير كأمر بدل البعض، فمثالُ المذكور ما تَقَدَّمَ من الأمثلة... ومثالُ المقُدَّر قولُه تعالى : چ پ پ ڀ ڀ ڀ چ[البروج: ٤-٥] أي: النار فيه وقيل: الأصل : ناره، ثم نابت (أل) عن الضمير" (٩١).

قوله : النار: " العامَّةُ على جَرِّها، وفيه أوجهٌ، أحدها : أنه بدلٌ من (الأخدود) بدلُ اشتمالٍ؛ لأنَّ الأخدودَ مشتملٌ عليها، وحينئذٍ فلا بُدَّ فيه من الضميرِ، فقال البصريون : هو مقدَّرٌ، تقديرُه : النارِ فيه. **وقال الكوفيون : أل قائمةٌ مَقامَ الضميرِ، تقديرُه : نارِه ثم حُذِفَ الضميرُ، وعُوِّضَ عنه أل. "** (٩٢).

نيابتها عن الضمير في ربط الإضافة

ترد الإضافة لتعريف لفظ سابق، أو لتخصيصه، وفي هذا التخصيص يرد الضمير كثيرًا ؛ليدل على اسم سابق، ونجد أنفسنا في بعض الشواهد أمام لفظ غاب فيه الضمير، وظهرت فيه (أل)، فعدَّ العلماء هذا من النيابة، وقد مر معنا سابقًا في بعض الشواهد، وترد هذه النيابة كثيرًا في كلام الله عز وجل على رأي بعض العلماء، وتلك المواضع هي :

قوله تعالى: چ ٱ ب ب ب ب پ پ پ پ ڀ ڀ چ [البقرة: ٢٥].تكلم المفسرون والنحاة عن إنابة (أل) مكان الضمير في لفظ الأنهار، فقال الزمخشري : " وأما تعريف الأنهار فأن يراد الجنس كما تقول: لفلان بستان فيه الماء الجاري، والتين والعنب وألوان الفواكه، تشير إلى الأجناس التي في علم المخاطب، **أو يراد أنهارها، فعوض التعريف باللام من تعريف الإضافة**، كقوله : چٹ ٹ ٹ چ [مريم:٤] "(٩٣).

---

(٩١) أوضح المسالك، ٤٠٢/١-٤٠٣، وانظر :المرادي، توضيح المقاصد، ١٠٣٨/٢.

(٩٢) الدر المصون، ٧٤٥/١٠،وانظر : أبا حيان، البحر المحيط،٤٤٤/٨، ابن هشام، أوضح المسالك، ٤٠٣/٤، و ابن عادل، اللباب، ٢٥٠/٢٠، و الألوسي، روح المعاني، ٣٠١/١٠ .

(٩٣) الكشاف، ١٣٦/١ .

وينقل ابن عادل قول الزمخشري السابق، ويفسر استشهاده بقول الله تعالى چٹ ٹ ٹچ، فيقول : " وقال الزمخشري : يجوز أن تكون عوضًا من الضَّمير، كقوله: چٹ ٹ ٹچ أي : أَنْهَارُها يعني أنَّ الأصل : واشتعل رأسي، فَعَوَّضَ (أل) عن ياء المتكلم" (٩٤).

إنَّ في الكلام السابق شاهدين على إنابة (أل) عن الضمير، وبهذا أغنت (أل) عن الإضافة، وسدت مكان الرابط في الجملة.

ومن المواضع في كتاب الله أيضًا قوله تعالى: چ پ پ پ پ ٹ ٹ ڈ ڈ ٹ ٹ ڈ ڈ ٹ ٹ چ [البقرة: ٢١١]. قال أبو حيان : " فإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ: خبر يتضمن الوعيد بالعقاب على من بدل نعمة الله، فإن كان جواب الشرط فلا بد من تقدير عائد في الجملة على اسم الشرط، تقديره : فإن الله شديد العقاب له، **أو تكون الألف واللام معاقبة للضمير** على مذهب الكوفيين، فيغنى عن الربط لقيامها مقام الضمير"(٩٥).

وذكر العلماء أنَّ الجواب مدلول عليه بهذه الآية " لأن جعل هذا الحكم العام جواباً للشرط يعلم منه أن من ثبت له فعل الشرط يدخل في عموم هذا الجواب، فكون الله شديد العقاب أمر محقق معلوم، فذِكره لم يقصد منه الفائدة لأنها معلومة، بل التهديد، فعلم أن المقصود تهديد المبدِّل، فدل على معنى : فالله يعاقبه؛ لأن الله شديد العقاب، ومعنى شدة عقابه : أنه لا يفلت الجاني؛ وذلك لأنه القادر على العقاب، وقد جُوّز أن يكون، فإن الله شديد العقاب نفس جواب الشرط، **بجعل أل في العقاب عوضاً عن الضمير المضاف إليه، أي: شديدُ معاقبته"** (٩٦).

ووردت الإنابة في قوله تعالى: چ ڈ ڈ ٹ ٹ ڈ ڈ ٹٹ چ [النساء: ٣٤].وعلق أبو حيان على الآية السابقة بقوله : " والألف واللام في الغيب تغني عن الضمير، والاستغناء بها كثير كقوله : چ ٹ ٹ ٹ چ وقال ذو الرّمة :

---

(٩٤) اللباب في علوم الكتاب، ٤٥٢/١، وانظر هذا التقدير في : تفسير النسفي، ٣٢/٣.

(٩٥) البحر المحيط، ١٣٧/٢، و انظر : السمين الحلبي، الدر المصون، ٣٧١/٢.

(٩٦) التحرير والتنوير، ٢٩٣/٢.

لميَاءُ في شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي اللِّثَاتِ وفِي أنْيَابِهَا شَنَبُ(٩٧)

تريد : لثاتها " (٩٨) "فالصَّالحات : مبتدأ، وما بعْدَهُ خبران لَهُ، و (للغيب) مُتعلِّق بـ (حَافظاتٌ)، و (أل) في (الغيب) **عوض من الضَّميرِ** عند الكُوفيينَ (٩٩).

وجاء فيها أيضًا قوله تعالى : چ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ی ی ی ی □ چ [الأنعام: ٧٣]. ففي قوله تعالى : (قوله الحق) وجوه منها : " أنه مبتدأ و (الحق) نعته، و (يوم يُنفَخُ) خبره، وعلى هذا ففي قوله : (وله الملك) ثلاثة أوجه : أحدها : تكون جملة من مبتدأ وخبر، معترضة بين المبتدأ وخبره، فلا محل لها حينئذٍ من الإعراب. والثاني : أن يكون (الملك) عطفًا على (قوله) و (أل) **فيه عوض عن الضمير**، و (له) في محلِّ نصب على الحال من (الملك) العامل فيه الاسْتِقْرَارُ، والتقدير : قوله الحق، وملكه كائنًا له يوم ينفخ، فأخبر عن القول الحق، والملك الذي لله بأنهما كائنان في يوم ينفخ في الصُّورِ"(١٠٠).

ومن الشواهد قوله تعالى : چ گ گ گ گ چ [يونس: ٦٦]. قال السمين الحلبي : "قوله : إن يتَّبِعُون، إنْ نافية، والظَّن مفعولٌ به، فهو استثناءٌ مفرَّغ، ومفعولُ الظَّن محذوفٌ، تقديره : إن يتَّبعُون إلاَّ الظَّنَّ أنَّهُم شركاءُ، وعند الكوفيين : **تكون(أل) عوضاً من الضمير**، تقديره : إن يتَّبعُون إلاَّ ظنَّهُم أنهم شركاءُ " (١٠١).

وورد في كتاب الله قوله : چ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڄ چ [الحجر: ٣٥] والحديث هنا يدور حول لفظة (اللعنة) يقول الألوسي : " أي : إبعادي عن

---

(٩٧) البيت من البسيط، وهو في ديوانه ص ١٣، عناية عبد الرحمن المصطاوي .

(٩٨) البحر المحيط، ٢٤٩/٣ .

(٩٩) ابن عادل، اللباب، ٣٦١/٦.

(١٠٠) السمين الحلبي، الدر المصون، ٦٩١/٤-٦٩٢، وانظر : ابن عادل، اللباب، ٢٢٤/٨.

(١٠١) الدر المصون،٢٣٧/٦، وانظر : ابن عادل : اللباب، ٣٧٢/١٠.

الرحمة[١٠٢]، وفي الحجر چ ڤ چ فإن كانت أل فيه للعهد، أو **عوضاً عن الضمير المضاف إليه**، فعدم الفرق بين ما هناك وما هنا ظاهر، وإن أريد كل لعنة فذاك لما أن لعنة اللاعنين من الملائكة والثقلين أيضًا من جهته تعالى، فهم يدعون عليه بلعنة الله تعالى" [١٠٣].

ويذكر العلماء أنَّ في قوله تعالى : چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ چ [الأنبياء: ٢٧]نيابة أيضًا، حيث بين الزمخشري موضع الإنابة في قوله :(بالقول) فقال: " والمعنى : أنهم يتبعون قوله ولا يقولون شيئاً حتى يقوله، فلا يسبق قولهم قوله. والمراد : بقولهم، **فأنيب اللام مناب الإضافة**، أي لا يتقدّمون قوله بقولهم" [١٠٤] قال ابن عادل : "والمراد لا يسبقونه بقوله، **فعوض الألف واللام عن الضمير عند الكوفيين**، والضمير محذوف عند البصريين أي : بالقول منه " [١٠٥].

ولا تنحصر الإنابة بما سبق بل وردت في غير موضع من كتاب الله، وهذه المواضع هي :

قوله تعالى: چ ڈ ڈ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ چ [الحج: ٣٢]. قال العكبري: " قوله تعالى: (فإنها من تقوى القلوب) في الضمير المؤنث وجهان: أحدهما هو ضمير الشعائر، والمضاف محذوف تقديره: فإن تعظيمها، والعائد على (من)محذوف: أي فإن تعظيمها منه، أو من تقوى القلوب منهم، ويخرج على قول الكوفيين أن يكون التقدير: من تقوى قلوبهم، **والألف واللام بدل من الضمير**" [١٠٦].

---

(١٠٢) هذا تفسير لقوله (لعنتي) في قوله تعالى: چ ي ي □ □ □ □ چ [ص: ٧٨].

(١٠٣) الألوسي، روح المعاني، ٣٣٩/١٧ .

(١٠٤) الكشاف، ١١٢/٣

(١٠٥) اللباب، ٤٧٩/١٣ .

(١٠٦) التبيان في إعراب القرآن، ١٤٣/٢، وانظر : السمين الحلبي، الدر المصون، ٢٧٣/٧، و ابن عادل، اللباب، ٨٥/١٤.

وقوله تعالى: چ ه ھ ھ ے ۓ ۓ ﮊ چ [الروم: ١ – ٣].قال الزمخشري : "والأرض : أرض العرب؛ لأن الأرض المعهودة عند العرب أرضهم. والمعنى : غلبوا في أدنى أرض العرب منهم، وهي أطراف الشام. أو أراد أرضهم، **على إنابة اللام مناب المضاف إليه**، أي : في أدنى أرضهم إلى عدوّهم"(١٠٧).

قال السمين : " قوله : في أدنى الأرض زعم بعضهم(١٠٨) أن (أل) **عوض عن الضمير**، وأن الأصل : فِي أَدْنَى أرْضهم، وهو قول كُوفي، وهذا على قول: إن الهرب كان من جهة بلادهم، وأما من يقول : إنه من جهة بلاد العرب، فلا يتأتى ذلك"(١٠٩).

وقوله تعالى: چ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ں چ [ص: ٣٣]" أي : بسوقها وأعناقها (١١٠)، على أنّ التعريف للعهد، وأنّ (أل) **قائمة مقام الضمير** المضاف إليه" (١١١).

وقوله تعالى: چ ٱ ٻ ٻ ٻ پ چ [الرحمن: ٤١].قال الألوسي : " وظاهر كلام غير واحد أن (أل) عوض عن المضاف إليه الضمير، أي: بنواصيهم وأقدامهم، ونص عليه أبو حيان(١١٢) فقال : أل فيهما عوض عن الضمير على مذهب الكوفيين، والضمير محذوف على مذهب البصريين أي بالنواصي والأقدام منهم" (١١٣). قال الطاهر عاشور : "

---

(١٠٧) الكشاف، ٤٨١/٣.

(١٠٨) ومنهم : الزمخشري كما رأينا سابقًا، والبيضاوي في تفسيره، ٣٢٦/١.

(١٠٩) الدر المصون، ٢٩/٩، وانظر : النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ٢١٣/٣، و ابن عادل : اللباب، ٣٨٢/١٥، والألوسي، روح المعاني، ١٧/٢١.

(١١٠) انظر : أبا حيان، البحر المحيط : ٣٨٠/٧.

(١١١) الألوسي، روح المعاني، ٣٣٤/١٧.

(١١٢) البحر المحيط، ١٩٤/٨.

(١١٣) روح المعاني، ١٥٦/٢٠، وانظر : ابن عادل، اللباب، ٣٣٨/١٨.

(أل) **في بالنواصي والأقدام عوض عن المضاف إليه**، أي بنواصيهم وأقدامهم، وهو استعمال كثير في القرآن"(١١٤).

وقوله تعالى: چ ې ې ى ى ئا ئا ئه ئه ئو ئو چ [الحشر: ٩]. قال السمين : " قوله : (والإيمان) فيه أوجهٌ... الرابع : أَنْ يكونَ الأصلُ: دارَ الهجرة، ودارَ الإيمان، فأقامَ لامَ التعريفِ في (الدار) مقام المضافِ إليه، وحَذَفَ المضافَ مِنْ دارِ الإيمان، ووَضَعَ المضافَ إليه مَقامه. الخامسُ. أَنْ يكونَ سَمَّى المدينة لأنَّها دارُ الهجرة ومكانُ ظهورِ الإيمان بالإيمان، قال هذين الوجهَيْنِ الزمخشريُّ(١١٥)، **وليس فيه إلاَّ قيامُ أل مَقامَ المضافِ إليه** " (١١٦).

ومن السابق نرى أنَّ نيابة (أل) من الضمير ظهرت بشكل واضح، وكثير في باب الإضافة، كما قال أبو حيان، فكانت أحد احتمالين بسبب انعدام الرابط، ونلحظ بشكل جليّ أن العلماء ذكروا هذين الاحتمالين على الخيار دون تفضيل أحدهما على الآخر في أغلب المواضع ؛ لجواز قيام أي منهما بربط الكلام.

الخاتمة

وبعد هذا العرض لمسألة نيابة (أل) عن الضمير، فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

أولًا : تعدُّ نيابة (أل) عن الضمير مسألة خلافية بين العلماء، وقد استدل كل منهم على ما ذهب إليه بأدلة تؤكد صحة رأيه.

ثانيًا : لعل الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون ؛ لخلوه من التقدير والتأويل.

ثالثًا : تنوب (أل) عن الضمير في بعض الجمل التي تخلو من الرابط، وهي : جملة النعت، وجملة الخبر، وجملة الحال، وظهرت هذه النيابة بشكل واضح في جملتي الحال والخبر، وقلت في جملة النعت.

---

(١١٤) التحرير والتنوير، ٢٦٢/٢٧.

(١١٥) الكشاف،٥٠٤/٤

(١١٦) الدر المصون، ٢٨٥/١٠، وانظر : ابن عادل، اللباب ٥٨٤/١٨-٥٨٥.

رابعًا : تنوب (أل) عن الضمير في غير الجمل، وذلك في معمول الصفة المشبَّهة السَّببيّ المتصل بضمير معنويّ، وتظهر هذه النيابة في بعض صورها، وتقل النيابة في المشتقات الأخرى كاسم الفاعل واسم المفعول.

خامسًا: تنوب (أل) عن الضمير في باب البدل وذلك في قسميه : بدل البعض من كل، وبدل الاشتمال، إلا أنها كانت قليلة الورود في هذا الباب.

سادسًا: تعدّ نيابة (أل) من الضمير في باب الإضافة، الأكثر ورودًا بالمقارنة مع باقي الأبواب، حيث ظهرت بشكل واضح في القرآن والشعر.

سابعًا : تشكل كتب التفسير، وكتب إعراب القرآن الكريم الصورة التطبيقية لنيابة (أل) عن الضمير، إذ تعد رافدًا قويًا للنحاة في باب الاستشهاد على هذه المسألة. كما كان رأي ابن مالك في أنَّ (أل) تنوب عن (الضمير) مطلقًا هدفًا لبيان تلك المواضع المتعددة، وليس فقط في المواضع التي ذُكرت عند النحاة.

المصادر والمراجع

[١] الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق: محمد نور الحسن، و محمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

[٢] الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، *شرح الكافية*، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.

[٣] الإشبيلي، ابن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٢م،

[٤] الأشموني، علي بن محمد، *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٩٤٦م.

[٥] الألوسي، محمود أبو الفضل، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[٦] الأنباري، أبو البركات، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط، ١٩٨٧م.
[٧] الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، *الزاهر في معاني كلمات الناس*، تحقيق : حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
[٨] الأندلسي، أبو حيان، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
[٩] الأندلسي، أبو حيان، *البحر المحيط*، تحقيق، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١ م.
[١٠] الأندلسي، أبو حيان، *التكميل والتذييل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق : حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٧م.
[١١] الأنصاري، ابن هشام، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
[١٢] الأنصاري، ابن هشام، *شرح شذور الذهب*، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٦م.
[١٣] الأنصاري، ابن هشام، *مغني اللبيب*، تحقيق :مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.
[١٤] البغدادي، عبد القادر، *خزانة الأدب*، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩م.
[١٥] البيضاوي، ناصر الدين، *تفسير البيضاوي*، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
[١٦] أبوتمام، حبيب بن أوس، *ديوان الحماسة*، شرح : أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
[١٧] أبو جعفر، النحاس، *معاني القرآن الكريم و إعرابه*، تحقيق : محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.

[١٨] الجاحظ، عمرو بن بحر، *البرصان والعرجان*، تحقيق : عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
[١٩] الجرجاني، عبد القاهر، *المقتصد في شرح الإيضاح*، تحقيق : كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨م.
[٢٠] ابن جني، *التمام في تفسير أشعار هذيل*، تحقيق : أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٦٢م.
[٢١] ابن جني، أبو الفتح عثمان، *اللُّمع في العربية*، تحقيق : فائز فارس، دار الأمل، مكتبة الكندي، الأردن، ط١، ١٩٨٨م.
[٢٢] الجوهري، إسماعيل بن حماد، *تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.
[٢٣] الصبان، *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م.
[٢٤] حسن، عباس، *النحو الوافي*، دار المعارف، القاهرة، ط٤.
[٢٥] الحلبي، السمين، *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، تحقيق : أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٦م.
[٢٦] الخراط، أحمد، *المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم*، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ.
[٢٧] الخضري، محمد بن عبد الله الدمياطي، *حاشية الخضري على شرح ابن عقيل*، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، د. ط، ١٩٤٠م.
[٢٨] الدقر، الشيخ عبد الغني، *معجم النحو*، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٨م.
[٢٩] ذو الرمة، *الديوان*، عناية عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
[٣٠] الزجاج، إبراهيم بن السري، *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
[٣١] الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود، *الكشاف*، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[٣٢] الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود، *المفصل في صنعة الإعراب*، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
[٣٣] زهير بن أبي سلمى، *ديوان، شرح علي فاعور*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
[٣٤] الرماني، أبو الحسن، *معاني الحروف*، تحقيق : عرفان بن سليم عشا، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
[٣٥] الزَّبيدي، محب الدين، *تاج العروس*، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.
[٣٦] ابن السراج، أبو بكر، *الأصول في النحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
[٣٧] سيبويه، *الكتاب*، تحقيق : عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٨٨ م.
[٣٨] السيرافي، أبو سعيد، *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق : رمضان عبد التواب، و محمود فهمي حجازي، و محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩م.
[٣٩] السيوطي، جلال الدين، *الإتقان في علوم القرآن*، تحقيق: سعيد مندوب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
[٤٠] السيوطي، جلال الدين، *شرح شواهد المغني*، المطبعة البهية، مصر، ١٣٢٢ه.
[٤١] السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق : عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
[٤٢] الشنفرى، *الديوان*، تحقيق : إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.
[٤٣] ابن أبي صلت، أمية، *الديوان*، تحقيق : سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
[٤٤] طرفة، *ديوان*، شرح وتقديم، مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٢م.

[٤٥] ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي، *اللباب في علوم الكتاب*، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود، و علي محمد معوض،، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
[٤٦] عاشور، محمد الطاهر، *التحرير والتنوير*، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م.
[٤٧] عدى بن زيد، *الديوان*، تحقيق : محمد جبَّار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، شركة دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٥م.
[٤٨] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*،، تحقيق : محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٩٧٩م.
[٤٩] العكبري، أبو البقاء، *التبيان في إعراب القرآن*، تحقيق : علي محمد البجاوي، إحياء الكتب العربية، بيروت.
[٥٠] العكبري، أبو البقاء محب الدين، *اللباب في علل البناء والإعراب*، تحقيق : غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
[٥١] العيني، بدر الدين، *شرح الشواهد الكبرى*، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
[٥٢] الفاكهي، عبد الله بن أحمد، *شرح الحدود في النحو*، تحقيق : المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.
[٥٣] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، *معاني القرآن*، تحقيق : أحمد نجاتي ومحمّد النجار، نشر ناصر خسرو، طهران، د. ط، د. ت.
[٥٤] الفرزدق، *الديوان*، شرح: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، و مكتبة المدرسة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
[٥٥] القيرواني، أبو إسحاق، *زهر الآداب وثمر الألباب*، تحقيق : يوسف على طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
[٥٦] المالقي، أحمد بن عبد النور، *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، تحقيق : أحمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م.
[٥٧] ابن مالك، جمال الدين، *شرح التسهيل*، تحقيق : عبد الرحمن السيد، محمد بدوي، مكتبة هجر، ط١، ١٩٩٠م.

[٥٨] ابن مالك، جمال الدين، *شرح الكافية الشافية*، تحقيق عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة، إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٢م.
[٥٩] المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، *المقتضب*، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، ١٩٦٣م.
[٦٠] المناوي، محمد عبد الرؤوف، *التعاريف*، تحقيق : محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر ، دار الفكر، بيروت ، دمشق، ط١، ١٩٨٩م.
[٦١] ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، *لسان العرب*، تحقيق: عبد الله الكبير ومحمد أحمد وهاشم الشاذلي، ط١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١م.
[٦٢] النابغة، *الديوان*، شرح : عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
[٦٣] ابن ناظم، أبو عبد الله، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
[٦٤] النسفي، أبو البركات عبد الله، *تفسير النسفى*، تحقيق: مروان محمد الشعار، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٥م.
[٦٥] النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، *نهاية الأرب في فنون الأدب*، تحقيق : مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
[٦٦] الواحدي، أبو الحسن النيسابوري، *شرح ديوان المتنبي*، فردريخ ديتريصي، برلين، ١٨٦١م.

AL acting the pronoun between theory and practice

Dr. Riyadh RizqAllah Mansoor Abu Hola
Assistant professor of Arabic Syntax – Taybah University – Kingdom of Saudi Arabia
College of Literature and human sciences – department of Arabic language

Abstract. This research paper is titled (AL acting the pronoun between theory and practice). The importance of this research stems from the fact that the link is a necessity for the coherence of the text from one side, and to tune-up the intention of speaker and understanding the text from the other side. When missing the link in some texts, another point of view adopting the permissibility of (AL acting the pronoun) appeared for compensating this missing of the link in some texts. As this point of view was a disagreement case between scholars, it has been seen that this problem needs transfiguration and illustration. Furthermore, and according to – my limited knowledge- this problem had not been studied before.

The research straitened in accordance with the following design:
First: The introduction.
Second: An overture - Deportment with the pronoun and with AL.
Third: The first chapter - Scholars' attitude toward AL acting the pronoun.
Fourth: The second chapter - AL acting the pronoun in sentenceslinking.
Fifth: The third chapter - AL acting the pronoun in non-sentenceslinking.
Sixth: Conclusion which includes the main results revealed from this research.